

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



غريب
د. محسن محمد صالح



الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة انعكست مفاعيل الثورات العربية والثورات المضادة في المنطقة، وما ترتب عليها من نشوء حالة من السيولة وعدم الاستقرار على درجة اهتمام دول العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية طوال سنتي 2014-2015. فقد انشغلت الدول الإسلامية وخصوصاً تركيا بملفات إعادة تشكيل خريطة المنطقة.

ولم تكن الملفات الداخلية التركية أقل عبثاً، وخصوصاً الانتخابات الداخلية التي دفعت بالحزب الحاكم في تركيا إلى إعطاء مزيد من الأولوية للملفات الداخلية وعلى وجه الخصوص كيفية مواجهة ارتفاع حالة التوتر الأمني المتكررة في تركيا. أما إيران فعلى الرغم من تأكيدها المستمر طوال فترة 2014-2015 بدعمها الثابت للمقاومة الفلسطينية، إلا أن الملف السوري أخذ حيزاً مهماً من اهتمامها، بالإضافة إلى المفاوضات حول الملف النووي الإيراني مع الدول الغربية، بالإضافة على عدم انتظام علاقتها بحركة حماس كما كانت عليه.

وفي هذا الفصل سيتم استعراض أبرز الأدوار التي لعبتها منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2014-2015، وكذلك سنستعرض أدوار ومواقف كل من تركيا وإيران تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التحركات الرسمية والشعبية في كل من ماليزيا وباكستان، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي بالرغم من حالة الضعف والتشرذم في العالم الإسلامي، وانشغال معظم البلدان بقضاياها

المحلية، إلا أن القضية الفلسطينية استمرت خلال سنتي 2014-2015 في جذب انتباه العالم الإسلامي، والتي كان من أبرز تجلياتها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى ومحاولات تطبيق مشروع تقسيمه. وعلى الرغم من حجم الحرب التي شنها الكيان الصهيوني والتي استمرت أكثر من خمسين يوماً، إلا أن التحرك من قبل منظمة التعاون الإسلامي لم يكن بحجم الكارثة التي حلت بقطاع غزة، كما لم يكن تحرك هذه المنظمة هو الذي أوقف مشاريع تقسيم المسجد الأقصى، بل ما قام به الشباب الفلسطيني، وما أطلق عليه انتفاضة السكاكين أواخر سنة 2015، والتي ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

ومن الواضح أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت مستمرة في سياسة التنديد والاستنكار والترحيب، التي لا يبدو أنها تترك أثراً ملموساً في القضية الفلسطينية. كما لا يبدو أن منظمة التعاون

الإسلامي بما تمثله من دول منتمية إليها قادرة على تجاوز سياسات الدول الراعية لهذه المنظمة، أو تجاوز سقفها السياسي تجاه القضية الفلسطينية، والمتمثل رسمياً باستمرار المفاوضات مع الكيان الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، وهو ما تعكسه خطابات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ففي خطاب ترحيبه بـ "اتفاق الشاطئ" لتفعيل المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والذي تم توقيعه في 2014/4/23، أكد الأمين العام للمنظمة إياد مدني على أن كل الجهود المبذولة لاستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، لا بد وأن تستند وتنطلق من كيان فلسطيني موحد في مواقفه ورؤاه وسياساته وأهدافه. وهنا لا بد أن نشير إلى أننا لم نلاحظ جهوداً جدية من قبل المنظمة لمحاولة الدفع باتجاه إتمام المصالحة الفلسطينية، التي ما زالت متعثرة حتى كتابة هذا التقرير.

ومن جهة أخرى قامت منظمة التعاون الإسلامي في أيار/ مايو 2014 بدعوة المسلمين للتوجه إلى القدس والصلاة في المسجد الأقصى¹، وهو ما يخالف الفتوى التي أطلقها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والتي جاء في خلاصتها بعد تبين المصالح والمفاسد وتبيان الأدلة الشرعية التي استندت إليها الفتوى:

إن زيارة القدس في ظل الاحتلال الغاشم الذي يريد القضاء على كل المعالم الإسلامية أو المسيحية والتاريخ الإسلامي، وجعل القدس عاصمته الأبدية، ومحاولاته المستميتة للتطبيع الشامل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، تترتب عليها مفاسد جسيمة، ومضار عظيمة ونتائج وخيمة، فلا يجوز للمسلم أن يشارك في هذه الجريمة، بل عليه شد الرحال لتحرير الأقصى بكل الوسائل المتاحة، لكل ما ذكرناه من الأدلة بإيجاز شديد².

وقد ذهبت المنظمة إلى أبعد من الدعوة إلى زيارة القدس، بل اختارت المنظمة مدينة القدس عاصمة للسياحة الإسلامية لسنة 2016، وذلك في إطار ما عدته دعماً لمدينة القدس³؛ وذلك دون أن تضع الضوابط والمعايير التي تمنع تحويل هذه الزيارة إلى شكل من أشكال التطبيع. وتتسق دعوة منظمة التعاون لزيارة القدس مع دعوات قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الملتزمة باتفاقية أوسلو للتسوية السلمية.

كما قام أمين عام منظمة التعاون الإسلامي إياد مدني بزيارة لمدينة القدس وللمسجد الأقصى في كانون الثاني/ يناير 2015، وقد جاء في كلمة مدني عند دخوله الأقصى: "هذا حق يجب ألا تنتزعه منا أية سلطة احتلال، أيًا كانت العقبات، وأيًا كانت الانتهاكات، وأيًا كانت العثرات، وأيًا كانت الصعوبات التي تضعها أمامنا، هو حق يجب أن نؤكد عليه هو بممارسته،

هو بالقدوم هنا لزيارة المسجد الأقصى وللصلاة فيه“. ودعا مدني ”أصحاب الفقه والفتوى أن يقدرُوا هذا الأمر“⁴.

وفي إطار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني وعلى مقدساته الإسلامية والمسيحية استمرت منظمة التعاون الإسلامي بتنديداتها طوال سنتي 2014-2015، إذ أكد أمين عام المنظمة إياد مدني على دعم الشعب الفلسطيني، وجاء ذلك في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري، والذي عُقد في 2014/7/10 للتباحث في تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما دعا مدني إلى العمل على إثبات بأن الحكومة الإسرائيلية هي ”حكومة عنصرية“ وفق التعريف الدولي للحكومة العنصرية، وما يترتب على إثبات هذه الحالة من جرم وعقوبات تحت القانون الدولي، بالإضافة إلى دعوته الحكومة الفلسطينية ”للانضمام إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، حتى يمكن ملاحقة السياسيين الإسرائيليين الذين يقفون وراء جرائم الحرب، والعقوبات الجماعية الباغية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتم على الأرض الفلسطينية“⁵.

وفي خلاصة ما حققته منظمة التعاون الإسلامي في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014-2015، نرى بأنه لم يخرج عن النمط الذي اعتادت عليه المنظمة طوال عقود من الزمن، والذي لا يبتعد عن سياسات الدول الأعضاء في المنظمة؛ بما جعل من تحركات المنظمة تجاه القضية الفلسطينية دون المستوى المطلوب لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ودون مستوى وحجم المنظمة بما تمثله من دول إسلامية، وأمة إسلامية تتطلع إلى دور ريادي للمنظمة في صناعة السياسات على مستوى القضايا الإسلامي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ولا يبدو بأن المسار المستقبلي القريب للمنظمة تجاه القضية الفلسطينية قابل للتغيير بالمستوى المطلوب، ما لم يحدث تغيرات جذرية على مستوى السياسات الاستراتيجية للدولة الإسلامية الأكثر فاعلية في المنظمة.

ثانياً: تركيا

شهدت الفترة 2014-2015 حالة من تراجع الحضور التركي في القضية الفلسطينية اهتماماً وتأثيراً لعدة أسباب، أهمها التحولات الإقليمية التي شهدت تراجع الموجة الأولى من ثورات ”الربيع العربي“ وانكفائها أمام الثورة المضادة وارتدادات ذلك على مختلف الدول، وإخفاق السياسة الخارجية لتركيا في إحداث اختراقات مهمة في الملفات الإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية، وما تبع ذلك من دعوات لإعادة التقييم ثم التقويم لركائز السياسة الإقليمية التركية، وانشغال أنقرة بملفاتها الداخلية مثل المنافسات الانتخابية، ثم موجة التصعيد العسكرية مع حزب العمال الكردستاني (Kurdistan Workers' Party (PKK)، وتراجع حضور القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً خلف قضايا أخرى، وافئقاد تركيا لأدوات التأثير في ظل

القطيعة مع القاهرة وتل أبيب، بالإضافة إلى الأزمة الأخيرة مع روسيا على هامش إسقاط أنقرة لمقاتلتها، وما تبع ذلك من تحجيم للدور التركي في سورية.

وعليه، فبالرغم من احتفاظ تركيا بالأسس العامة لسياستها تجاه القضية الفلسطينية ومختلف أطرافها، إلا أن جملة المتغيرات المذكورة منعت أنقرة من إمكانية التأثير الكبير خلال الفترة 2014-2015 في القضية الفلسطينية، كما أسهمت بطريقة أو بأخرى في تغيير السقف التركي في التعامل مع بعض جزئيات القضية كما سنرى لاحقاً. وقد بدا ذلك واضحاً في العدوان على قطاع غزة سنة 2014 ثم في انتفاضة القدس أواخر 2015، حيث اختلف سقف الدعم والتأثير التركي عنه في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في خريف 2012 مثلاً.

العلاقة مع السلطة الفلسطينية وحركة حماس:

استمرت العلاقة التركية مع طرفي التمثيل الفلسطيني، أي قيادة منظمة التحرير ورئاسة السلطة الفلسطينية من جهة، وحركة المقاومة الإسلامية حماس من جهة أخرى، كما كانت في السابق، بحيث يتم التعامل الرسمي مع المنظمة والسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس والسفارة الفلسطينية في أنقرة، بينما يتم التواصل مع حماس باعتبارها قوة سياسية منتخبة وإحدى أهم القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية.

وقد شهدت العلاقات التركية الفلسطينية الرسمية خلال 2014-2015 تواصلًا متناميًا وتعاونًا على الساحة الدولية، بُني على الدور التركي المتقدم في ملف قبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو. فقد اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan في حزيران/يونيو 2014 بالرئيس محمود عباس مهنياً بتشكيل حكومة الوفاق، ومؤكداً على أهمية وحدة الصف الفلسطيني⁶. كما زار عباس تركيا في تموز/يوليو 2014 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والتقى خلال الزيارة الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gül الذي طالب بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، داعياً إلى إرسال مساعدات عاجلة إلى القطاع⁷، كما التقى بأردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu. وزار عباس أنقرة في كانون الثاني/يناير 2015، وكان أول ضيف يستقبله أردوغان في قصره الجديد بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وتميز الاستقبال بمراسم بروتوكولية جديدة ومهيبة. وانتقد أردوغان خلال المؤتمر الصحفي المشترك مشاركة بنيامين نتنياهو في مسيرة باريس ضد الإرهاب، وأضاف "هذا الشخص مارس إرهاب دولة وقتل 2,500 شخص في غزة، ولوَّح بيده وكأن الجميع كان بانتظاره بحماس. عليهم أولاً دفع ثمن قتل الأطفال والنساء"⁸.

كما كان اهتمام تركيا لرفع علم فلسطين في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 لافتاً، حيث هاتف أردوغان نظيره الفلسطيني مهنياً بالإنجاز، بعد أن شارك رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو

بنفسه في مراسم رفع العلم، معتبراً أن ذلك ”بمثابة إعلاء لعلم الكرامة والعزة الإنسانية، والحرية والشرف، وليس علم فلسطين فحسب“، ومضيفاً ”ندعو الله أن يقدر لنا رؤية العلم الفلسطيني يرفرف فوق مدينة القدس والمسجد الأقصى“⁹.

أما رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فقد زار تركيا عدة مرات، وإن كان بوتيرة أقل من زيارته في السنوات السابقة، وكان بعضها بعيداً عن وسائل الإعلام أو غير معلن عنها مسبقاً، تأثراً فيما يبدو بالمتغيرات الإقليمية المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى الضغوطات الغربية المتأثرة بالاتهامات الإسرائيلية لأنقرة بدعم ”الإرهاب“، واستضافة ”الإرهابيين“ على أراضيها¹⁰، وكان من إشارات ذلك مثلاً تأخر زيارة مشعل لأنقرة لتقديم التهنئة لأردوغان بالفوز بالرئاسة.

فقد زار مشعل تركيا في شباط/ فبراير 2014، كما زارها في كانون الأول/ ديسمبر 2014 للمشاركة في مؤتمر حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)) الحاكم في مدينة قونيا، وألقى فيه كلمة قال فيها ”إن قونيا قوية و تركيا قوية تعني فلسطين قوية و قدساً قوية. إن تركيا ديمقراطية ومستقرة و متطورة هي مصدر قوة لجميع المسلمين“¹¹. والتقى مشعل بكل من أردوغان وأحمد داود أوغلو في آب/ أغسطس 2015 في زيارة خاصة لم يعلن عن نتائجها، كما شارك في أيلول/ سبتمبر في مؤتمر العدالة والتنمية العام الخامس في أنقرة، والتقى على هامشه مع أردوغان دون تصريحات معلنه عن الزيارة¹².

كما زار مشعل تركيا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2015 زيارة غير مرتبة مسبقاً، بعد أن راجت تسريبات إعلامية عبرية عن اتفاق وشيك لتطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وهي زيارة لم يرشح عنها شيء، بيد أن المسؤولين الأتراك حرصوا ما بعد الزيارة على التأكيد على أن أيّ تحسن في العلاقة مع تل أبيب لن يلحق الضرر بالفلسطينيين، بل لن يكون دون موافقتهم على بنود الاتفاق¹³.

من ناحية أخرى لم تنقطع الاتصالات الهاتفية بين الطرفين التركي والفلسطيني، لا سيما تلك التي تحمل الصبغة البروتوكولية مثل التهنئة بنجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية وتقدم العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في حزيران/ يونيو وانتخابات الإعادة، بالإضافة إلى الاتصالات المتعلقة بأحداث بعينها كاتصالات أردوغان وأحمد داود أوغلو بكل من عباس ومشعل لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى أو حرق عائلة الدوابشة.

عدوان 2014:

تدرجت الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بعد حرق بعض المستوطنين للطفل محمد أبو خضير ضمن سلسلة تصعيدات وصلت لمرحلة المواجهة المباشرة التي أُرخ

لبدائها في 2014/7/8 واستمرت لأكثر من خمسين يوماً، وأطلق عليها عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول.

وعلى الرغم من الفارق الزمني البسيط بين عدوان 2012 (حجارة السجيل) وعدوان 2014 (العصف المأكول) إلا أن الموقف التركي شهد تبديلاً لافتاً على مستوى الفعل والتأثير، وإن لم يتغير كثيراً مستوى الاهتمام والتفاعل، بسبب المتغيرات الإقليمية المذكورة، وخصوصاً الانقلاب في مصر الذي أثر في بُعدين مهمين: العلاقة العدائية تجاه قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية بالمقارنة مع فترة حكم محمد مرسي، والعلاقة المتردية مع تركيا والتي أدت إلى فقدان الأخيرة لأدوات التواصل والتأثير، خصوصاً إذا ما قُرنت بالعلاقات السيئة أيضاً مع تل أبيب. وهكذا لم تستطع أنقرة الضغط باتجاه وقف سريع لإطلاق النار كما حدث في عدوان 2012، كما امتنعت حتى عن تقديم مبادرة تركية (أو تركية - قطرية) لوقف إطلاق النار تنافس المبادرة المصرية التي لم ترحب بها قوى المقاومة الفلسطينية.

على مستوى الاهتمام والتفاعل، تابعت تركيا رسمياً ونخبوياً وشعبياً الحرب بشكل يومي وتفاعلت معها بشكل كبير. وتميزت ردود الفعل الرسمية بالسقف السياسي العالي، حيث قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنه "لن يلتزم الصمت حيال ما يحدث في غزة"، منتقداً دفاع الغرب عن "إسرائيل"، والتزام العالم الصمت، ومتهماً الأخيرة بأنها "دولة إرهابية"¹⁴. وفي حين صدرت إدانات للعدوان الإسرائيلي من قبل أحزاب المعارضة التركية أيضاً¹⁵، قاد وزير الخارجية أحمد داود أوغلو حملة سياسية نشطة بالتعاون والتنسيق مع قطر، شملت الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لمحاولة إيجاد صيغة لوقف إطلاق النار¹⁶.

وفي تناغم مع هذا الموقف السياسي، أعلنت الحكومة التركية الحداد لمدة ثلاثة أيام حزناً على شهداء العدوان¹⁷، ودعت الحكومة التركية لحملة تبرعات للفلسطينيين في غزة تقوم عليها رئاسة الشؤون الدينية التركية¹⁸. وذكر التعميم الذي نشرته الحكومة في الصحيفة الرسمية التركية أن "الجمهورية التركية ستقدم كافة أشكال الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني الصديق والشقيق، في ضوء مطالب شعبنا"، وقد جمعت الحملة ما يقرب من 21 مليون دولار أمريكي، وفق تصريح نائب رئيس الوزراء أمر الله إيشلر Emrullah İşler.

أما على المستوى الشعبي، فقد شهدت مختلف المدن التركية عشرات المظاهرات المنددة بالعدوان، لا سيّما أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة وقنصليتها في إسطنبول. كما تعاونت أربعين قناة تلفزيونية تركية في برنامج بثّ مباشر للتضامن مع القطاع وجمع التبرعات له¹⁹.

وقد أوصلت تركيا مساعدات إغاثية وإنسانية للقطاع على دفعات، بدأتها في 2014/8/13 بإرسال 68.5 طناً (68,500 كغ) من المساعدات الإنسانية، كما زار وفد طبي تركي القطاع لتفقد أحوال المرضى، قبل أن تستضيف تركيا مئات الجرحى الفلسطينيين للعلاج على دفعات من خلال جسر جوي أقامته مع غزة²⁰. كما سعت أنقرة لإرسال محطة توليد كهرباء عائمة إلى غزة اصطدمت بالرغم الإسرائيلي، ثم تعهدت بدفع 200 مليون دولار أمريكي للإسهام في إعمار غزة خلال مؤتمر القاهرة²¹، بالإضافة إلى منح مالية خاصة قدمها الهلال الأحمر التركي لجميع أيتام الحرب.

انتفاضة القدس:

على إثر محاولات دولة الاحتلال تسريع تنفيذ خطتها في تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وما تبع ذلك من تطورات مثل الاعتداء على المرابطات وقمع الاحتجاجات الشعبية والطلابية على ذلك، تصاعدت الأحداث في القدس والضفة الغربية بشكل مضطرد، ضمن ما سمي بانتفاضة القدس. بيد أن مشهد التفاعل التركي مع انتفاضة القدس اختلف بشكل جذري عنه مع العدوان على غزة في السنة التي سبقتها، بالرغم من أن المسجد الأقصى والقدس يمثلان إلى جانب الوضع الإنساني في غزة، ركيزتين من أهم مرتكزات السياسة التركية إزاء القضية الفلسطينية في السنوات القليلة الأخيرة.

ومن أهم أسباب هذا التباين ذلك الاختلاف الكبير بين مشهد القصف الصهيوني على غزة وسقوط عشرات الشهداء، وبين مواجهات سلمية شبه يومية بين الشباب الفلسطيني وقوات الاحتلال، واختلاف المشهدين في الوعي الجمعي التركي شديد العاطفة والتأثر بالدماء والدمار. أما ثاني هذه الأسباب فهو انشغال الشارع وصانع القرار التركيين بالوضع الداخلي، فقد بدأت الانتفاضة في الفترة الانتقالية في تركيا، ما بعد انتخابات حزيران/ يونيو، التي فقد فيها حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية، ولم تسفر عن تشكيل حكومة مستقرة، مع ما رافق ذلك من تذبذب اقتصادي، وما تبعه من موجة تصعيد عسكرية وأمنية مع حزب العمال الكردستاني.

على المستوى الرسمي، دان الرئيس التركي أردوغان في اتصالين هاتفين مع كل من عباس ومشعل اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى²²، وعدّ ذلك في مؤتمر صحفي لاحق "خطوة همجية ودينية"، مضيفاً "يتوجب علينا اتخاذ كافة الخطوات اللازمة في هذا الإطار على الصعيد الدولي، وإلا فإن ردود الفعل لن تنحصر في فلسطين"²³. كما دان رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو "الممارسات غير المشروعة لقوات الأمن الإسرائيلية" ضدّ المدنيين الفلسطينيين²⁴، وأصدرت الخارجية التركية بياناً دانت فيه بشدة "استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في الضفة والقدس"²⁵.

من جهة أخرى استقبل الرئيس أردوغان قيادات فلسطينية رمزية خلال انتفاضة القدس وما سبقها من اعتداءات قامت بها قوات أمن الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى، وكانت أهم تلك الزيارات استقبله مفتي القدس السابق عكرمة صبري ورئيس الحركة الإسلامية في أراضي 1948 رائد صلاح²⁶. أما على المستوى النقابي والشعبي ومؤسسات المجتمع المدني، فقد غابت المظاهرات الحاشدة في المدن التركية المختلفة إلا ما ندر، واقتصرت الوقفات الاحتجاجية على أنشطة رمزية لم ترق إلى سخونة وخطورة الحدث.

استمر التواصل التركي - الفلسطيني عبر مؤسسات المجتمع المدني التركية بوتيرته المعتادة خارج إطار انتفاضة الأقصى، قبلها وخلالها. فقد زار رئيس شؤون الديانة التركية محمد غورماز Mehmet Görmez الضفة الغربية في أيار/ مايو 2015، وألقى خطبة الجمعة في المسجد الأقصى وسط ترحيب فلسطيني واضح. كما أعلنت رئاسة شؤون الديانة إعادة تطبيق النظام العثماني في رحلات العمرة، بحيث تمر قوافل المعتمرين أولاً على مدينة القدس قبل التوجه إلى الأراضي المقدسة²⁷. من جهة أخرى، قدمت وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Development Agency (Türk İşbirliği ve Koordinasyon Ajansı Başkanlığı (TİKA)) منحاً مالية لأندية الدرجة الممتازة في قطاع غزة بقيمة 180 ألف دولار أمريكي²⁸.

أما المساعدات الإغاثية والإنسانية فاستمرت كما هي عليه منذ سنوات، مع تراجع يعزى إلى تصدر الأزمة السورية قائمة أولويات الملف الإغاثي لمختلف المؤسسات. فقد وزعت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) ملابس العيد على ألف يتيم في غزة، ونظمت مؤسسة الهلال الأحمر التركي إفطاراً جماعياً لمئتي يتيم في القطاع، ووزع وقف الديانة التركي Türkiye Diyanet Vakfi سلالاً رمضاناً على الفقراء، وقدم منحاً دراسية لأربعين طالباً من غزة. وفي نهاية السنة، وزع وقف حقوق الإنسان والحريات للإغاثة الإنسانية بالتعاون مع مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله القطرية طروداً غذائية على آلاف العائلات في القطاع²⁹.

العلاقة مع دولة الاحتلال:

لم يجدّ جديد من الناحية الرسمية في العلاقات الثنائية ما بين أنقرة وتل أبيب في سنتي 2014 و2015، فاستمرت القطيعة الدبلوماسية الرسمية، على الرغم من عقد عدة لقاءات بين الطرفين في محاولات لجسر الهوة بينهما، واستمرت العلاقات التجارية الثنائية في النمو والازدياد. بيد أن الخطاب السياسي والإعلامي بين الطرفين مرّ بمرحلتين واضحتي التناقض، مرحلة التوتر الشديد والتراشق الإعلامي والتحريض، واستمرت حتى منتصف 2015 تقريباً، ثم مرحلة الهدوء والحديث عن اتفاق محتمل بين الطرفين لإنهاء سنوات القطيعة وتطبيع العلاقات.

فخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014، أعلن نائب رئيس الوزراء التركي بشير أتالاي Beşir Atalay عن دعم بلاده لمحاكمة "إسرائيل" أمام محكمة الجنايات الدولية³⁰، كما أيدت الخارجية التركية انضمام فلسطين لها³¹، بينما ذكر رئيس البرلمان التركي جميل تشيشك Cemil Çiçek خلال مشاركته في نشاط بذكرى "المحرقة" الحاضرين بأن "إسرائيل" قد ذبحت ألفين من الأطفال والنساء بغزة³². كما ألغى وزير الخارجية التركي مشاركة له في مؤتمر للأمن في ألمانيا في شباط/فبراير 2015 بسبب المشاركة الإسرائيلية³³، ودانت تركيا بناء مئات الوحدات الاستيطانية في القدس، وعدت تلك الخطوة تجاهلاً للقانون الدولي.

من جهتها، صعّدت الجهات الإسرائيلية حملتها ضد أنقرة، فشكّتها بشكل رسمي لقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بسبب وجود قيادات من حماس على أراضيها³⁴، ثم اتهمتها باستضافة أنشطة لكتائب القسام³⁵، وحملتها أخيراً مسؤولية بعض العمليات في الضفة الغربية بسبب هذه الاستضافة. وفي ذكرى "أحداث الأرمين 1915" ظهرت عدة دعوات في "إسرائيل" للاعتراف بـ"المذبحة الأرمنية" للضغط على تركيا، حيث ترفض تل أبيب حتى الآن القيام بذلك لتبقى "المذبحة" أو "المحرقة" الوحيدة في التاريخ مسجلة في العالم باسمها ولمصلحتها.

قيادات دولة الاحتلال، وفي مقدمتهم شمعون بيريز، لم يخفوا سعادتهم بتراجع العدالة والتنمية في انتخابات 2015/6/7 باعتباره فرصة لتراجع دعم حركة حماس في المنطقة³⁶، وهو ما قابله قلق فلسطيني من تلك النتائج، بعد أن كانت القضية الفلسطينية (والقدس تحديداً) حاضرة في الجدل السياسي الداخلي خلال الحملات الانتخابية للأحزاب التركية³⁷.

هذه الحدة في الخطاب السياسي بين الطرفين بدأت تهدأ بشكل تدريجي وملحوظ ابتداءً من حزيران/يونيو 2015، في ظلّ أنباء عن عقد لقاءات بينهما بغية تطبيع العلاقات، حرصت تركيا على التأكيد حينها أن لا تغيير قد طرأ على موقفها المتمسك بشروطها الثلاثة لتطبيع العلاقات، أي الاعتذار (الذي تمّ سابقاً في 2013)، وتعويض ذوي الشهداء، وكسر الحصار عن غزة³⁸. وفي آب/أغسطس، أجرت صحيفة تركية مقربة من الحكومة مقابلة صحفية مع القائم بأعمال السفارة الإسرائيلية أميرة أرون Amira Oron في تركيا، أكدت الأخيرة خلالها حرص تل أبيب على تحسين العلاقات مع أنقرة، وعلى وجود فرصة حقيقية لفتح صفحة جديدة، وهي المرة الأولى التي تستضيف فيها وسيلة إعلام تركية مقربة من الحكومة مسؤولاً إسرائيلياً منذ حادثة الاعتداء على سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara³⁹.

في كانون الأول/ديسمبر 2015، سرّبت وسائل الإعلام العبرية خبراً عن أن اتفاقاً "قد أنجز" بين أنقرة وتل أبيب لتطبيع العلاقات بشكل نهائي بما في ذلك بعض البنود المتفق عليها، والتي

كان من ضمنها تقييد العلاقة مع حركة حماس و” طرد“ بعض قياديينها من تركيا⁴⁰. في المقابل بدأ الموقف التركي مرتبكاً بعض الشيء، فتراوحت تصريحاته بين الاعتراف بوجود محادثات ونفي الوصول إلى اتفاق⁴¹، وبين التأكيد على ثبات الموقف التركي من السياسات الإسرائيلية واعتبار ”الشعب الإسرائيلي صديقاً للشعب التركي“⁴²، وبين اعتبار التقارب مصلحة ”للبلدين والمنطقة“⁴³ والتفاخر بأن تركيا هي الدولة الوحيدة التي ”أجبرت إسرائيل على الاعتذار“⁴⁴، وبين التأكيد على الشروط الثلاث في التصريحات العامة وذكر صيغة ”تخفيف الحصار“ بدل ”رفع الحصار“ لدى ذكر التفاصيل⁴⁵.

لم يكن هذا التحول اعتباطياً أو مفاجئاً، بل مهدت له عدة سياقات وأسباب، أهمها:

أولاً: انتخابات حزيران/ يونيو والفترة الانتقالية التي نقلت لصانع القرار في تركيا رسالتين، إحداهما داخلية من الناخب والثانية خارجية من ”الحلفاء“، بضرورة التغيير، وقد صدرت عدة تصريحات من مسؤولين في الحزب الحاكم والحكومة في أنقرة بضرورة عودة السياسة الخارجية التركية لواقعيتها وبرامجيتها المعروفة عنها.

ثانياً: الأزمة مع روسيا والتي دفعت أنقرة للبحث عن حلفاء جدد - قداماء، وتخفيف حدة الخلاف مع بعض الدول الإقليمية (دولة الاحتلال، ومصر، والإمارات)، على المستويين السياسي والاقتصادي.

ثالثاً: موجة التصعيد المستمرة منذ تموز/ يوليو 2015 مع حزب العمال الكردستاني التي ترى تركيا أن خلفها بعض الأطراف الإقليمية ومنها ”إسرائيل“، وهو ملف ذو أولوية قصوى لتركيا، ولذلك ترى أنقرة أن تطبيع العلاقات مع تل أبيب قد يساعد على كبح جماح الحزب الكردي المسلح.

رابعاً: تعدد الملفات ذات الاهتمام المشترك والمهددات المشتركة بين الطرفين، بدءاً من تطورات الأزمة السورية، مروراً بتنظيم داعش، والتحالف الدولي لمكافحة، وليس انتهاءً بالتمدد الإيراني والتواجد العسكري الروسي المباشر في المنطقة.

خامساً: قرار دولة الاحتلال تفعيل ملف تطبيع العلاقات مع أنقرة، إذ من ناحية المبدأ لم تغير الأخيرة من شروطها الثلاثة المعلنة ولم يطرأ جديد منذ آخر جولة مفاوضات، بيد أن ننتيا هو كان يراهن على تراجع آخر للعدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وحين حاز الأخير أغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة مستقرة حتى سنة 2019، يبدو أن تل أبيب رأت أنه لا فائدة من التأجيل أكثر.

العلاقات الاقتصادية:

كما في السنوات السابقة، استمرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل" في النمو المضطرب سنوياً، على الرغم من العلاقات السياسية المتردية والديبلوماسية شبه المنقطعة منذ حادثة الاعتداء على سفينة مافي مرمرة في المياه الدولية وسقوط عشرة شهداء أترك سنة 2010.

ويعود هذا التناقض الظاهري لعدة أسباب، أهمها ركائز السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية التي هدفت لتطويع السياسة للاقتصاد —أي "الارتباط المعزز" بينهما— في ظروف العلاقات الطبيعية، وعلى الفصل —أي "فك الارتباط"— بينهما في ظروف التوتر⁴⁶. ودور القطاع التركي الخاص والمستقل عن القرارات الحكومية في تعزيز العلاقات الاقتصادية، بالإضافة إلى حرص "إسرائيل" على الإبقاء على هذه العلاقات وتطويرها أملاً في أن تكون إحدى أسباب عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

وهكذا، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من قرابة 4.04 مليارات دولار أمريكي سنة 2012، إلى 5.068 مليارات سنة 2013، ثم ارتفع إلى 5.832 مليارات دولار سنة 2014، فيما انخفض إلى 4.371 مليارات دولار سنة 2015 (انظر جدول 4/1). وإضافة إلى هذه الملحوظة الرئيسية عن استمرار العلاقات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ثمة ملحوظة ثانية متعلقة بالتوازن بين حصة كل من الطرفين من هذا التبادل، وهو ما يعطي الطرفين شعوراً بالأمان ويشجعهما على تنمية العلاقات التجارية بينهما.

وتتصدر المواد الكيماوية ومشتقاتها المستخدمة في التصنيع والمولدات والمحولات الكهربائية قائمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل"، بينما تقابلها السيارات وسيارات السباق والحديد والفولاذ في صدارة قائمة ما تستورده الأولى من الثانية⁴⁷.

من جهة أخرى، تجددت على وقع أخبار المصالحة المحتملة بين تركيا و"إسرائيل" نقاشات الغاز الإسرائيلي وإمكانية تصديره لتركيا بأسعار مخفضة، بحيث تجد "إسرائيل" سوقاً جديدة وواعدة مثل تركيا، بالإضافة إلى كونها دولة عبور للغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، بينما تخفف تركيا من اعتمادها الكبير على الغاز الطبيعي الروسي الذي عُدَّ عامل ضعف خلال الأزمة مع روسيا إثر تدخلها في سورية في خريف 2015، إذ كانت تركيا تستورد 55% من حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا.

جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية
2012-2015 (بالمليون دولار)⁴⁸

حجم التبادل التجاري		الواردات التركية من "إسرائيل"		الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		السنة
وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	
4,159.6	4,370.8	1,713.6	1,672.5	2,446	2,698.3	2015
5,439.2	5,832.2	2,755.6	2,881.3	2,683.6	2,950.9	2014
4,869.7	5,067.7	2,515.6	2,418	2,354.1	2,649.7	2013
3,504.1	4,039.9	1,421.4	1,710.4	2,082.7	2,329.5	2012

في المقابل، تستمر العلاقات التجارية بين تركيا والسلطة الفلسطينية في النمو النسبي، لكنها ما زالت دون مستوى المقارنة مع العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث لم يلامس حجم التبادل التجاري بينهما حدود 100 مليون دولار سنة 2014، حيث بلغت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 نحو 2.502 مليون دولار، أما الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 فقد بلغت 90.945 مليون دولار. وفي سنة 2015 بلغت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 نحو 2.343 مليون دولار، أما الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 فبلغت 82.224 مليون دولار⁴⁹، كما يشهد الميزان التجاري بين البلدين اختلالاً كبيراً لصالح تركيا بطبيعة الحال، بالرغم من إعفاء المنتجات الصناعية الفلسطينية من الجمارك في تركيا. وفيما تصدر المواد الغذائية والحلويات والتبغ ومشتقاته قائمة الصادرات التركية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر الأخيرة لتركيا في المقام الأول التمر والتين وبعض أنواع الفواكه⁵⁰.

ضمن جهود توثيق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - التركية، وإسهاماً من تركيا في دعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح الأسواق العالمية أمامه، نظمت في تركيا في الفترة 2014-2015 النسختان الأولى والثانية من مؤتمر "تركيا بوابة فلسطين إلى العالم"، بمشاركة وزير اقتصاد البلدين إضافة لمئات رجال الأعمال من الطرفين وخصوصاً من فلسطينيي الداخل والشتات، ونتج عنه عدة اتفاقات ثنائية بين الطرفين في مجالات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج⁵¹.

من ناحية أخرى، لم تتوقف الهبات والتبرعات التركية الرسمية والأهلية للفلسطينيين، منها ما سبق ذكره من إسهامات منظمات المجتمع المدني التركي، ومنها ما هو حكومي أو مشترك بين الحكومة التركية والقطاع الخاص؛ مثل تبرع تركيا بمبلغ نصف مليون دولار أمريكي لوقود محطة كهرباء غزة⁵²، وزيارة وفد اقتصادي تركي لقطاع غزة ولقائه نائب رئيس حركة حماس إسماعيل هنية وعدد من الوزراء ورجال الأعمال الفلسطينيين لبحث سبل دعم تركيا للفلسطينيين⁵³،

إضافة إلى منحة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي قدمتها تركيا لتغطية نفقات وقود المستشفيات الحكومية في غزة⁵⁴، وقد توقعت تقديرات رسمية تركية نُشرَت في أيار/ مايو 2015، أن يتخطى إجمالي المساعدات التركية المقدمة لقطاع غزة سنة 2015 حاجز 100 مليون دولار أمريكي⁵⁵؛ غير أنه لم تظهر (حتى كتابة هذا التقرير) أي أرقام نهائية حول إجمالي هذه المساعدات في تلك السنة.

خلاصة:

لم تتغير في سنتي 2014-2015 الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية إزاء القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها التحرك ضمن المنظومة الدولية والالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية وفق رؤية حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة الوطنية والرئيس عباس، وعدم تخطي حدود الدعم السياسي والإعلامي والمالي، في العلاقة مع حركة حماس لعدم الإضرار بمصالح تركيا وعلاقتها الغربية⁵⁶.

بيد أن هاتين السنتين شهدتا عدداً من المتغيرات المهمة تركيا، على الصعيدين الداخلي والخارجي، مثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات إعادة، والأزمة مع روسيا، إضافة إلى تعمق الأزمات الإقليمية وفي مقدمتها السورية، مما أدى إلى انكفاء مرحلي في الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، في حين أدت القطيعة مع كل من تل أبيب والقاهرة إلى إضعاف الدور التركي فيها.

هذه المتغيرات المتعددة، وتزايد المهددات المشتركة، إضافة لرغبة تركيا في تحييد عدد من خصومها، ضخت الدم مجدداً في مفاوضات المصالحة التركية - الإسرائيلية، التي وإن لم تصل إلى نهايتها حتى كتابة هذه السطور إلا أنه من المحتمل أن يتبلور اتفاق يمثل حلاً وسطاً بين موقفي الطرفين، أو بالأحرى "إعادة تفسير" لشرط تركيا كسر الحصار عن غزة بطريقة يمكن لتركيا تسويقها كتخفيف للحصار، بينما لا يُخدش الخط الأحمر الإسرائيلي بكسر الحصار فعلياً. من ناحية أخرى، لن يكون الفشل في التوصل لاتفاق إلا مجرد تأجيل لاستحقاق سيتم في وقت لاحق باعتبار أن شروطه الموضوعية متوفرة بشكل كبير، إضافة للالتقاء ورغبة الطرفين في إبرامه، كل لحساباته الخاصة.

وعليه، فبالرغم من التعاطف والدعم التركيين للقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً، إلا أن السنوات القادمة تحمل بين طياتها تقارباً بين أنقرة وتل أبيب، وهو تقارب لن يمكنه إعادة العلاقات إلى مستواها من التعاون الاستراتيجي في تسعينيات القرن الماضي، لكنه سيترك أثره، ولو بشكل غير مباشر، على العلاقات التركية - الفلسطينية خصوصاً مع فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس. من ناحية أخرى لا يتوقع للقضية الفلسطينية أن تقفز إلى صدارة أولويات السياسة الخارجية التركية في ظل تطورات الأزمة السورية وارتداداتها الإقليمية، وفي ظل "الموجة المضادة" التي تشهدها المنطقة ضدّ تيارات الإسلام السياسي.

ثالثاً: إيران

أدى الاتفاق الإيراني الغربي على البرنامج النووي الإيراني إلى مزيد من التركيز والاهتمام الإقليمي والدولي بهذه القضية التي استمر التفاوض حولها نحو 12 عاماً. ولذا حظي هذا الاتفاق باهتمام إعلامي وسياسي غير مسبوق طوال فترة 2014-2015، تارة لمعرفة تداعياته على موازين القوى الإقليمية، وطوراً لقراءة تأثيراته على سياسات إيران الخارجية وعلى مواقفها من قضايا المنطقة ومنها موقفها من "إسرائيل" ومن القضية الفلسطينية. كما أن اندلاع "انتفاضة السكاكين" قبل أشهر من نهاية سنة 2015، أعاد تسليط الضوء والاهتمام على ما يجري في فلسطين المحتلة، وعلى بطولات الشعب الفلسطيني الذي ينهض في كل مرة ليؤكد قدرته على المبادرة على الرغم من تراجع الوضع العربي، ومن واقع الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني. وطوال سنتي 2014-2015 استمرت إيران في التأكيد على سياستها الثابتة في دعم المقاومة الفلسطينية ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل".

العلاقة مع القوى الفلسطينية:

أيدت إيران انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار انتقد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون القانونية والدولية عباس عراقجي Abbas Araqchi، العراقي التي تضعها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، أمام انضمام فلسطين الكامل لمنظمة الأمم المتحدة، كما انتقد "السياسات الأحادية للإدارة الأمريكية تجاه قضية فلسطين". ونقلت قناة العالم الإيرانية عن عراقجي قوله، خلال اجتماع لجنة فلسطين في حركة عدم الانحياز، الذي عقد على هامش الاجتماع الدوري الـ 17 لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في الجزائر، "إن قبول فلسطين كعضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة هو خطوة أولى على طريق الانضمام الكامل إلى هذه المنظمة، ولسيادة الشعب الفلسطيني على كامل أرضه التاريخية"⁵⁷. كما أعلنت إيران دعمها وتأييدها لانتفاضة القدس المندلعة منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015، وقال السفير الإيراني في لبنان محمد فتحعلي: "إن إيران تعلن عن تقديم مساعدات مالية لأسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال انتفاضة القدس". وأعلن السفير أن كل أسرة شهيد ستلقى مبلغ 7 آلاف دولار، فيما ستلقى الأسر التي هدمت منازلها مبلغ 30 ألف دولار⁵⁸.

سعت حركة فتح إلى الانفتاح على إيران وبناء خيوط تواصل جديدة بين الطرفين، حيث أوفد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2014/1/28، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب مبعوثاً عنه إلى طهران حاملاً رسالة للرئيس حسن روحاني Hassan Rouhani، شارحاً فيها الأوضاع الفلسطينية على المستويين الداخلي، والتفاوضي مع "إسرائيل" برعاية أمريكية. وقالت مصادر في طهران أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif "أكد استعداد بلاده لدعم السلطة وحركة فتح بشكل خاص"، مشيراً إلى العلاقات التاريخية

التي كانت تربط مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام آية الله الخميني Ayatollah Khomeini الراحل بالزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات⁵⁹. وزيارة الرجوب هي الزيارة الأولى لمسؤول من حركة فتح على هذا المستوى، إذ لم يقيم أي مسؤول فلسطيني من قيادة منظمة التحرير وحركة فتح بزيارة إيران منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، باستثناء حضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس للقمة الإسلامية سنة 2013 في طهران⁶⁰. وعلى الرغم من اعتبار البعض هذه الزيارة سياسة انفتاح جديدة من القيادة الإيرانية على قيادة المنظمة وفتح، إلا أن الدعوة لم توجه إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة إيران⁶¹.

وقد أوضح الرجوب أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا تقديرهم الكبير "للدور التاريخي الذي تلعبه حركة فتح في قيادة العمل الوطني الفلسطيني وقيادة تطلعات الشعب الفلسطيني للتحرر والاستقلال ودعمهم لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني". وقال الرجوب إن "صفحة جديدة من العلاقات الثنائية قد بدأت بين الجانبين، أساسها الاحترام المتبادل بين الجانبين، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني التي لا جدال فيها". وأضاف أنه استعرض "خلال اللقاء الذي جرى في مقر وزارة الخارجية في طهران دور حركة فتح في عملية إنهاء الانقسام الفلسطيني، وأليات تعزيز صمود أبناء شعبنا".

كما أكدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الفلسطيني (فتح) في 2014/2/3، في بيان عقب اجتماعها في رام الله برئاسة محمود عباس، "أهمية إقامة علاقات متكافئة مع إيران منطلقاً من مصالح شعبنا الوطنية العليا وخدمة لقضيته العادلة"⁶². وقال عضو اللجنة المركزية في حركة فتح عباس زكي في 2015/8/15، إن "تطوير علاقتنا مع إيران هو ممر إجباري إن أردنا مواجهة الاحتلال الإسرائيلي". كما أكد القيادي في فتح محمد اشتية السعي إلى ترتيب زيارة يقوم بها عباس إلى إيران⁶³، وذلك بعد زيارة وفد برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني إلى طهران في بداية آب/ أغسطس 2015، لترتيب زيارة قال إنها ستتم دون أن يحدد موعداً، وأكد مجدلاني أن العلاقات مع إيران "مستمرة وتتطور"⁶⁴. وقال إنه بحث خلال زيارته مع وزير الخارجية محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif توطيد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإيران، "باعتبار أن إيران باتت اليوم ذات ثقل سياسي ودبلوماسي مهم"⁶⁵.

من جهة أخرى، قام وفدان من حركة حماس بزيارة العاصمة الإيرانية في إطار استعادة حرارة العلاقات بين الطرفين، بعد البرود الذي ساد بين الطرفين طوال السنوات الثلاث الماضية (2012-2015) بسبب اختلاف مواقفهما من الأزمة في سورية. كما تم استقبال رمضان عبد الله أمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وكان لافتاً أن زياد نخالة نائب رمضان عبد الله الذي وضعت الإدارة الأمريكية على قائمة الإرهاب، قبل أيام معدودة من زيارة إيران، حضر المقابلة مع الرئيس روحاني⁶⁶.

لم تؤشر زيارة مسؤول فتح إلى طهران إلى أيّ تغيير استراتيجي في العلاقات بين الطرفين؛ لأن التقارب سيظل محدوداً، "فليس عند إيران ما تقدمه للسلطة، وليس بيد السلطة ما تقدمه لإيران". ولا تستطيع السلطة الذهاب إلى شوط بعيد في علاقتها مع إيران دون مباركة "إسرائيل" والولايات المتحدة لهذه العلاقة، في حين أن وقوع السلطة تحت الاحتلال سيجعل من علاقة قوية مع إيران مصدر إخراج للنظام الإيراني⁶⁷.

في مقابل ذلك شدد المسؤولون الإيرانيون بمستوياتهم المختلفة على أن العلاقة مع حركة حماس هي علاقة استراتيجية باعتبارها "حركة مقاومة بالدرجة الأولى"، كما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني Ali Larjani؛ الذي أكد أن علاقة إيران مع حركة حماس هي علاقة "جيدة"، مشيراً إلى أن العلاقة عادت كالسابق، و"ليس لدينا أيّ مشكلة مع حماس". وأوضح: "إننا ننظر إلى حماس على أنها تيار مقاوم وندعمها من هذا المنطلق". ولم ينكر لاريجاني تحفظ إيران من موقف حركة حماس من الأزمة السورية، وقال: "قد يكون لدينا بعض المشاكل فيما يخص موقفهم، لكننا نرى أن واجبنا الإسلامي هو دعم المقاومة، ولذلك ندعم حماس". وبخصوص العلاقة مع حركة فتح قال لاريجاني: "كانت لنا علاقات مع حركة فتح زمن المرحوم ياسر عرفات، وطبعاً بسبب بعض المواقف التي قامت بها م.ت.ف بعد اتفاقية أوسلو، انخفض مستوى تلك العلاقات؛ لأن إيران كانت ترى أن اتفاقية أوسلو "خطأً استراتيجياً"، وأضاف: "ليس لدينا معاداة مع حركة فتح لكننا نرى أن بعض التصرفات غير مفيدة كالمفاوضات الدائرة الآن في فلسطين"⁶⁸.

وفي هذا الإطار من عودة بعض الحرارة إلى العلاقة مع حركة حماس، تلقى رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، عبّر فيه عن دعم طهران للمقاومة الفلسطينية، في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكد "وقوف إيران مع الشعب الفلسطيني، ودعمها لصدوره". وذكرت وكالة "إرنا" أن ظريف اتصل بالأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله للغاية ذاتها⁶⁹. كما بعث رئيس مجلس الشورى الإيراني أيضاً ببرقية تهنئة إلى مشعل هنأه فيها على "انتصار الشعب الفلسطيني ومناضلي المقاومة الإسلامية على الكيان الصهيوني في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة". وأكد لاريجاني على "دعم إيران الشامل للشعب الفلسطيني خاصة المقاومة الإسلامية في مسار النضال ضد الكيان المحتل، وتحرير كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة من البحر إلى النهر"⁷⁰. كما أصدرت الخارجية الإيرانية بياناً بمناسبة استشهاد ثلاثة من قادة كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس⁷¹.

وتعبيراً عن هذا التحول في طيّ صفحة الخلاف تدريجياً مع حركة حماس، نقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن حسين شيخ الإسلام Hussein Sheikh al-Islam، مستشار رئيس

مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية، قوله ”إن علاقات طهران بحركة حماس، علاقات استراتيجية“، مؤكداً أن إيران وحماس وضعتا خلافاتهما جانباً فيما يتعلق بالموقف المتباين إزاء الأزمة السورية...، وأكد استمرار دعم إيران لمحور المقاومة. ورداً على ربط هذه العلاقة بعودة الدعم المالي إلى سابق عهده مع الحركة، لفت شيخ الإسلام إلى صحة الأنباء التي تحدثت عن تقليص الدعم المالي الإيراني عن بعض فصائل المقاومة، في إشارة منه إلى حركة الجهاد الإسلامي. وأوضح أن تقليص الميزانية موجود بالفعل، لكنه ناتج عن ضائقة مالية تمر بها البلاد، معتبراً أن الموضوع لا يتعلق بأي ملفات سياسية، وأن إيران ستواصل دعمها مستقبلاً⁷².

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي استمر 51 يوماً، وصدود المقاومة وبطولاتها، وجه القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري Mohammad Ali Jafari رسالة إلى أبناء غزة وقيادة المقاومة جاء فيها:

.. اعلموا أننا سنبقى إلى جانبكم حتى النهاية، دفاعاً عن مبادئكم وإيمانكم وعزتكم واستقلالكم، حتى تحرير كامل أرضكم، وإقرار سيادتكم على كامل فلسطين المحتلة، وسندافع عن هذه المبادئ المقدسة. يجب في هذا الطريق الصعب والطويل العمل على تعزيز القدرات التنظيمية للفصائل وتقوية بناها التحتية وقدراتها الدفاعية أكثر فأكثر، وتوسيع ذلك بحسب توصيات إمامنا، إلى الضفة الغربية، وزيادة كثافة ومدى ودقة صواريخها...⁷³.

وتعبيراً عن السعي لاستعادة العلاقات، وصل وفد قيادي رفيع المستوى من حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى طهران برئاسة محمد نصر عضو المكتب السياسي لحماس، وبعضوية ماهر عبيد وجمال عيسى، وخالد القدومي ممثل حماس في طهران، وأسامة حمدان. وكان مسؤول العلاقات الدولية في حماس أسامة حمدان أكد في تصريحات لوكالة صفا أن حركته حققت الأهداف التي أرادت من الزيارة الرسمية إلى طهران التي جرت في 2014/12/8، مشيراً إلى أن العلاقة بين الجانبين ”أفضل مما يتصوره الكثيرون“⁷⁴.

وحصلت زيارة ثانية في أقل من شهر لوفد آخر من حركة حماس برئاسة جمال عيسى عضو المكتب السياسي، والتقى الوفد نائب وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir-Abdollahian الذي أكد على العلاقة ”الاستراتيجية“ و”المتنازة“ مع طهران، مشيراً إلى أن ”القضية الفلسطينية والقدس تقعان على رأس أولويات إيران“. من جانبه أكد جمال عيسى على ”أن العلاقة بين حركة حماس وطهران ممتازة“، واصفاً دور إيران في تطورات المنطقة ودعم تطلعات الشعب الفلسطيني بأنه ”منقطع النظير“، مؤكداً على أن ”الفصائل الفلسطينية تفتخر بعلاقاتها الاستراتيجية معها“. وأشار عيسى إلى أن ”دعم إيران للمقاومة الفلسطينية يشكل حافزاً لدى الشعب الفلسطيني“، موضحاً أن ”حماس تمكنت من الصمود

رغم الضغوط والمؤامرات“ مؤكداً على أن ”الحركة تأمل في استمرار الدعم الإيراني لها، إلى جانب دعم بقية الدول حتى نيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه“. وأكد ”على ضرورة أن تضع جميع مكونات الأمة الإسلامية خلافاتهم جانباً، ويتوحدوا ضدّ عدوهم المشترك من خلال وقفة إسلامية حقيقية لنصرة فلسطين ومقدساتها“⁷⁵.

كان من الطبيعي أن تنتقد طهران القرار المصري باعتبار حركة حماس ”حركة إرهابية“. فقد انتقد مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والإفريقية، حسين أمير عبد اللهيان، قرار محكمة مصرية باعتبار حركة حماس ”منظمة إرهابية“ مشيراً أن ”الكيان الصهيوني هو الإرهابي وليس حماس“. وقال عبد اللهيان في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية: ”إن الإخوان المسلمين جزء من الحقيقة القائمة في مصر، وينبغي الفصل بين مجموعات المعارضة السياسية وبين المجموعات الإرهابية برؤية واقعية“⁷⁶.

وتأكيداً على الموقف الإيجابي من حركة حماس، تتالت المواقف والتصريحات المؤيدة للحركة ولدورها في مقاومة ”إسرائيل“. وفي هذا الإطار قال العميد مسعود جزائري، مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، إن العلاقة مع حركة المقاومة الإسلامية حماس ”متينة، ونحن شركاؤها في المقاومة، ونحن نعمل في مشروع واحد، وعلينا جميعاً السير سوية في طريق مناهضة ومكافحة الكيان الصهيوني وأمريكا... وباقى القضايا أمور فرعية نستطيع تجاوزها، وسنتجاوزها في وقت قريب“⁷⁷.

لقد بينت تجربة السنوات الماضية في العلاقة بين حماس والجمهورية الإسلامية أن من الصعب القطيعة بين الطرفين بسبب الأهداف الاستراتيجية المشتركة في مواجهة العدو الصهيوني. ومن المعلوم أن حماس وإيران تتقاطعان في كثير من النقاط؛ فحماس حركة تحرر تسعى لتخليص فلسطين التاريخية من المشروع الصهيوني بأيدولوجيا واستراتيجية إسلامية تتفق كثيراً مع رؤية النظام الإيراني، الذي يعدّ تحرير فلسطين مسألة عقائدية. ووفقاً لمحمود الزهار، القيادي البارز في حركة حماس، في حديثه للمركز الفلسطيني للإعلام، إن إيران تؤمن أن العدو الإسرائيلي عدو لها، وأن من حقها الدفاع عن نفسها، ومصالحها متقاطعة مع حماس في ذلك، علاوة على قراءتهما لـ”إسرائيل“ بموقف مبدئي أنها ”كيان غريب لا ينتمي للأمة الإسلامية...“. ويرى الزهار أن الموقف الإيراني ”يتعدى مسائل السياسة المجردة بالنسبة لفلسطين؛ فهي منذ انطلاق الثورة؛ تتبنى محوراً لمواجهة أمريكا و”إسرائيل“ المتمثل في محور المقاومة، وهي لن تترك المقاومة في المنطقة تواجه بمفردها الغزو السياسي والثقافي“⁷⁸.

وبما ينسجم مع هذا السياق، إعلان حركة حماس صراحة أن زيارتها لإيران تأتي من خلال رؤيتها لضرورة حشد طاقات وإمكانات الأمة الإسلامية لـ”دعم“ الشعب الفلسطيني وقضيته

العادلة ومقاومته البطولية، وهي معنية بتعزيز علاقاتها التاريخية مع إيران، وهذا ينبع من إدراك عميق لدى الطرفين حول أهمية التواصل والعمل الجاد؛ لتجاوز الظروف الحساسة والدقيقة، التي تمر بها الأمة والمنطقة بما يخدم القضية الفلسطينية⁷⁹.

أما أهم ما قيل في دور حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى في أثناء زيارة الوفد الفلسطيني إلى طهران ومشاركته في مؤتمرها الإسلامي، فقد جاء على لسان الأمين العام لمجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية محسن أراكي Mohsen Araki: "إن المقاومة الفلسطينية وحركة حماس وحزب الله، بإمكانهم توحيد الأمة الإسلامية على نصرته القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك". وشدد أراكي، على ضرورة وقوف جميع أبناء الإسلام سنةً وشيعةً، علماء وأحزاباً إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتقديم الدعم له⁸⁰.

ويظهر أن موقف الحياد الذي اتخذته حركة الجهاد الإسلامي من مسار الأحداث في سورية واليمن، قد انعكس سلباً على الدعم المالي الإيراني للحركة، وبدأت ملامح هذه الأزمة المالية تظهر بعد إغلاق مكتب فضائية "فلسطين اليوم" في القدس المحتلة التي تديرها الحركة من خارج فلسطين، تحت عنوان "الأزمة المالية"⁸¹. واعتمدت حركة الجهاد على سياسة تقشفية نتج عنها تقليص موظفي الفضائية في رام الله، وإغلاق مكاتب فرعية لجمعيات، وتقليص الموازنات والمصاريف⁸². ولعل عدم حضور الأمين العام للحركة رمضان عبد الله ونائبه زياد النخالة الإفطار الذي أقامه الحرس الثوري الإيراني في بيروت في 2015/6/30⁸³ يشير إلى نوع من امتعاض قادة حركة الجهاد من تقليص الدعم الإيراني. هذا بالرغم من نفي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، خضر حبيب، وجود أي أزمة مالية، لدى حركته، أو داخل مؤسساتها ومكاتبها، موضحاً أن ما يجري هو "صعوبة في نقل الأموال، في ظل التطورات العربية الأخيرة، وما تشهده دول المنطقة، أما الحديث عن أزمة فهو عارٍ عن الصحة ولا أساس له"⁸⁴. كما خفف الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله من حدة انعكاس الجانب المالي على العلاقة بين الطرفين، حيث صرح أن علاقة حركة الجهاد مع إيران جيدة، وأضاف أن "الموضوع الفلسطيني بالنسبة لإيران غير مرتبط بالأمور الظرفية، وهو ثابت منذ الإمام الخميني ويؤكد عليه السيد علي الخامنئي Ali Khamenei في كل مناسبة"⁸⁵.

وكان دعم إيران لـ "حركة الصابرين نصراً لفلسطين - حصن" سنة 2014، التي أسسها القيادي المنشق عن حركة الجهاد الإسلامي هشام سالم، سبباً من أسباب تراجع العلاقة بين حركة الجهاد وإيران، بعد تقليص المساعدات للأولى وضخها للثانية. وقد عبرت الجهاد عن غضبها من ذلك⁸⁶. وتتلقى حركة الصابرين دعمها من إيران، وهو ما يؤكد قادة الحركة الذين يعدون أنفسهم جزءاً من الكل الوطني، وهي تسترشد بأسلوب عمل حزب الله اللبناني، وترفع العلم الأصفر نفسه المشابه لعلم حزب الله⁸⁷.

موقف إيران من "إسرائيل" بعد الاتفاق النووي:

رأت "إسرائيل" أن الاتفاق النووي هو خطأ تاريخي ترتكبه الولايات المتحدة. لذا شنّ نتنياهو هجوماً على هذا الاتفاق ووجّه التهديدات المباشرة إلى إيران بقصف تلك المنشآت. في المقابل ذهبت بعض التحليلات والتوقعات إلى أن إيران بعد الاتفاق النووي مع الغرب سوف تغيّر سياستها من القضية الفلسطينية ومن حركات المقاومة، وستكون أكثر تصالحاً مع السياسات الغربية. وفي معرض الرد على تلك التهديدات وتلك التوقعات، أطلق مسؤولو الجمهورية الإيرانية على المستويات كافة، السياسية والعسكرية، تصريحات ضدّ التهديدات الإسرائيلية، في حين شدد مرشد الثورة علي الخامنئي مرات عدة على استمرار إيران التزام القضية الفلسطينية ودعم حركات المقاومة. وقد أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني في مقابلة مع شبكة سي إن إن Cable News Network (CNN) الأمريكية، في معرض إجابته على ما سيكون الرد الإيراني حيال اعتداء إسرائيلي محتمل ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، "أن الكيان الصهيوني لن يقوم بمثل هذا العمل لأنه يدرك جيداً ما الرد الإيراني الذي سيتلقاه"، وما القدرات التي تحظى بها إيران في المنطقة. وأوضح أن الكيان الإسرائيلي لن يكون قادراً على شنّ أيّ هجوم ضدّ إيران لكنه يطلق شعارات واهية. وأكد أن "أيّ عمل جنوني أو حماقة ترتكبها تل أبيب ضدّ إيران ستلقى إثرها رداً موجعاً ما يجعلها تكون نادمة على فعلتها هذه"⁸⁸.

كما هدد ذو النور، ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، في الحرس الثوري، بتدمير تل أبيب "في غضون أقل من عشر دقائق، في حال ارتكب النظام الصهيوني (إسرائيل) خطأ". وجاء هذا الرد بعد تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور لبيرمان، باستهداف المفاعلات النووية الإيرانية، قائلاً: "الصهاينة جبّاء، ولم يستطيعوا مقارعة حركة حماس"، مضيفاً: "إن قوة حماس وحزب الله تساوي جزءاً صغيراً من قوة إيران العسكرية، كما أن الصهاينة الذين لا يمكنهم الوقوف بوجه المقاومة الإسلامية، يدلون بهذه التصريحات من أجل رفع معنويات المستوطنين، لأن الهجرة العكسية للمستوطنين تهدد الوجود الصهيوني"⁸⁹.

لقد طرح الكثير من الباحثين والمحللين الأسئلة حول مستقبل علاقات إيران مع كل من حركات المقاومة في فلسطين وخصوصاً مع حركة حماس، بالإضافة إلى توقعاتهم حول موقف إيران من "إسرائيل" بعد الاتفاق النووي مع الغرب. ولا شكّ أن إيران تواجه تحديين في هذا المجال في المرحلة المقبلة، هما: في الخارج القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ودور إيران في المنطقة، وفي الداخل تحدي نشوء ليبرالية اقتصادية جديدة ترسم صورة الاقتصاد في الجمهورية الإسلامية بعد دخولها السوق العالمية. ما قد يعني تغييراً في سياساتها الإقليمية والخارجية، خصوصاً مع اتجاه علاقاتها للتطبيع مع الغرب.

إن إيران التي لجأت إلى "البرجماتية السياسية" في بعض مواقفها ومراعاة مصالحها، سواء في العلاقة مع الروس أم مع سواهم من الدول في المنطقة والعالم، استمرت على ثوابتها الأيديولوجية من الكيان الصهيوني، بحيث يبدو موقفها منه جذرياً وغير قابل للتلين فيما يتعلق بالاعتراف بها أو إجراء أي اتصال معها⁹⁰.

من الملاحظ أن مواقف قادة الجمهورية الإسلامية وتصريحاتهم، وكذلك مواقف قادة حركة حماس وتصريحاتهم خلال سنة 2015 تعبر عن حرص من الطرفين على المحافظة على هذه العلاقات ومحاولة تطويرها. بحيث بات التركيز على نقاط اللقاء الاستراتيجية التي تتلخص في "مقاومة العدو الصهيوني" من دون أن يلزم ذلك أيّاً من الطرفين بكل مواقف الطرف الآخر.

إن أهمية عودة الحرارة إلى هذه العلاقة في المرحلة الراهنة تكمن في خطورة ما يجري في المنطقة العربية من توسع الاتصالات مع "إسرائيل" لتشمل دولاً خليجية، ولتحول إلى اتصالات علنية. في حين أن إيران ما تزال تؤكد حتى بعد الاتفاق النووي مع الغرب على عداتها الثابت لـ "إسرائيل" وعلى تأييدها المقاومة ضد هذا الكيان. وفي معرض هذا التأكيد على ثبات السياسة الإيرانية بعد الاتفاق النووي، قال الخامنئي إن "سياستنا تجاه أميركا والاستكبار العالمي وقوى الشر لن تتغير"، و"لن نتخلى عن دعم الشعوب المظلومة في المنطقة بغض النظر عن مصير الاتفاق النووي مع الدول الكبرى"⁹¹. كما رأى الخامنئي أن "إسرائيل" إلى زوال خلال 25 عاماً، وأن الإسرائيليين لن يُتركوا وشأنهم حتى ذلك الزمن. وقال: "إن القادة الصهاينة قالوا بعد المفاوضات النووية بأنهم تخلصوا من هاجس إيران حتى 25 سنة مقبلة، لكنني أقول لهم بأنهم لن يروا الـ 25 سنة المقبلة، وإن شاء الله، لن يكون هناك شيء اسمه الكيان الصهيوني خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة"، مؤكداً أنه "خلال هذه الفترة لن يرتاح الصهاينة بفضل الروح الإسلامية الجهادية والمحمية"⁹².

حتى الرئيس روحاني نفسه شنّ حملة قوية على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلاً: "هذا الكيان الإرهابي الأكثر إجراماً، يتحدث عن السلام والأخطار المستقبلية، فيما يشكل الخطر الأكبر على المنطقة"⁹³. كما رأى روحاني أن "دولة إسرائيل الحالية ليست شرعية..."⁹⁴.

وعندما اندلعت المواجهات في الضفة الغربية، وما أطلق عليه "انتفاضة السكاكين"، وقفت إيران علانية للتعبير عن هذا الدعم والتأييد، فقال الخامنئي "إن إيران ستدعم الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل بأي طريقة تستطيع". ورفض اتهامات أمريكية بأن الموجة الجديدة من الهجمات بالسكاكين والدهس بالسيارات التي يشنها الفلسطينيون ترقى لمستوى "الإرهاب"⁹⁵.

وكان الخامنئي قد وجّه رسالة إلى الشباب في الغرب، هي الثانية من نوعها خلال سنة 2015، أشار فيها إلى الإرهاب الإسرائيلي قائلاً: "... إذا كانت الشعوب الأوروبية اليوم تلون ببيوتها لعدة أيام، وتتجنب التواجد في التجمعات والأماكن المزدحمة، فإن العائلة الفلسطينية لا تشعر بالأمن

من آلة القتل والهدم الصهيونية منذ عشرات الأعوام، حتى وهي في بيتها. أي نوع من العنف يمكن مقارنته اليوم من حيث شدة القسوة ببناء الكيان الصهيوني للمستوطنات؟". وتابع:

إن هذا الكيان [إسرائيل] يدمر كل يوم بيوت الفلسطينيين ومزارعهم وبساتينهم من دون أن يتعرض أبداً لمؤاخذه جادة مؤثرة من قبل حلفائه المتنفذين، أو على الأقل من المنظمات الدولية التي تدعى استقلاليتها، من دون أن تتاح للفلسطينيين حتى فرصة نقل أثاثهم أو حصاد محاصيلهم الزراعية، ويحصل كل هذا في الغالب أمام الأعين المذعورة الدامعة للنساء والأطفال الذين يشهدون ضرب وإصابة أفراد عوائلهم، أو نقلهم في بعض الأحيان إلى مراكز التعذيب المربعة⁹⁶.

إن ما سبق من مواقف القادة الإيرانيين حتى بعد الاتفاق النووي من الكيان الإسرائيلي ومن اتهمه بـ"الإرهاب" ومن التأكيد على المقاومة كخيار استراتيجي لمواجهة هذا الكيان، يعني أن احتمالات تغير السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين ما زال احتمالاً بعيداً. كما أن ما يجري في الضفة الغربية على مستوى انتفاضة السكاكين من جهة وعلى مستوى انكشاف حفر الأنفاق وانهايار بعضها من جهة ثانية، يعني أن احتمالات تصعيد المقاومة ضد "إسرائيل" هي احتمالات مفتوحة، وقد تكون قريبة، على الرغم من كل التصريحات المختلفة التي تشدد على عدم الرغبة في التصعيد. ولذلك فمن المتوقع أن تسعى المقاومة للحصول على كل أنواع الدعم من كل القوى التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه المواجهة، أو في الاستعداد للحرب التي قد تأتي في أي وقت. وهذا يفرض أن تحرص حركات المقاومة في فلسطين على رأب الصدع في الدول العربية، وعلى الإسهام في تشجيع الحلول السياسية للأزمات الراهنة، وأن تحرص كذلك على علاقة متينة وقوية مع إيران التي قدمت طوال سنوات كل أنواع الدعم لحركات المقاومة، كما عبرت عن ذلك صراحة قيادة كتائب القسام.

رابعاً: ماليزيا
على الرغم مما مرت به ماليزيا من أزمات داخلية على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي التي وصلت إلى حدّ خروج مظاهرات تطالب بإصلاحات سياسية، إلا أن النهج السياسي الداعم للقضية الفلسطينية استمر طوال سنتي 2014-2015. كما تفاعل المستويان الرسمي والشعبي مع قضايا الشعب الفلسطيني خلال السنتين بطريقة تؤكد أهمية البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، وأهمية تفعيل الحاضنة الإسلامية في نصرة الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الحاضنة العربية والحاضنة الإنسانية في بعدها الدولي. حيث تلقت وكالة الأونروا مساعدة طارئة من منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية الماليزية بنحو 900 ألف دولار مخصصة للاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك. وقد قدمت المنظمة هذا التبرع بعد يومين من مناقشة المفوض العام للوكالة الدولية فيليبو غراندي Filippo Grandi.

والتي تمّ خلالها رصد الحرمان وسوء التغذية الحاد في أوساط الرجال والنساء والأطفال في مخيم اليرموك⁹⁷.

وفي الإطار السياسي أكد رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب Mohd Najib في أكثر من مقام دعمه للقضية الفلسطينية، حيث أكد نجيب، في مكالمة هاتفية مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، عن تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، وخصوصاً مع أولئك الذين يواجهون العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة. فيما أشار رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad إلى أن فضاء النظام الصهيوني - الإسرائيلي ضد الفلسطينيين يمكن وقفها إن أوقفت الولايات المتحدة دعمها لـ "إسرائيل". كما نقل عن مهاتير قوله "ما دامت بريطانيا والولايات المتحدة تستمران في دعم إسرائيل فإن هذا الصراع لن ينتهي"⁹⁸.

ومن جهة أخرى عبّر الشعب الماليزي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، ومع قطاع غزة من خلال إطلاقه حملة تحت اسم "شهر غضب الأمة"، والتي تضمنت مجموعة من الفعاليات الداعمة للشعب الفلسطيني استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على القطاع⁹⁹. وفي كانون الثاني/يناير 2015، أطلق من مدينة سايبيرجايا الماليزية حملة لإعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي برعاية مهاتير محمد، تحت شعار "غزة مسؤوليتنا". وفي كلمته الافتتاحية قال مهاتير إن عملية إعمار غزة لن تكون سهلة، لكنها تحدّ يجب العمل على تحقيقه والانتصار فيه، كما أشار إلى التجارب السابقة التي اصطدمت بمنع "إسرائيل" دخول المساعدات واعتراضها لسفن وقوافل فكّ الحصار، بالرغم من أن طابعها إنساني وتُقل مساعدات إنسانية، ووصف هذه الإجراءات الإسرائيلية بأنها غير قانونية ومخالفة للمعايير والقيم الإنسانية الدولية¹⁰⁰.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2015 قام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بتلبية دعوة الحزب الحاكم أمنو (UMNO) United Malays National Organisation بزيارة ماليزيا على رأس وفد من الحركة، وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر السنوي للجمعية العمومية للحزب بصفة مراقب. والتقى الوفد عدداً من الشخصيات الحزبية والرسمية، بالإضافة إلى مشاركته في فعاليات شعبية أقيمت ترحيباً بزيارة الوفد إلى ماليزيا¹⁰¹، وهو ما يعكس حجم التضامن الشعبي والرسمي الماليزي مع الشعب الفلسطيني.

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2014-2015 في سياستها الداعمة للقضية الفلسطينية، وهو ما عبّرت عنه مواقف الحكومة الباكستانية في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014، إذ ندد رئيس

خامساً: باكستان

الوزراء الباكستاني، محمد نواز شريف Muhammad Nawaz Sharif، بالعدوان وقال "إنه غير مقبول، وانتهاك لجميع حقوق الإنسان"، وأشار شريف، إلى أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم دائماً القوة الوحشية ضدّ المواطنين الفلسطينيين العزل إلى درجة تصل إلى حدّ جريمة حرب. وأكد أن شعب باكستان يقف إلى جانب شعب قطاع غزة، ويدعم حقّ الشعب الفلسطيني للحصول على دولة حرة ومستقلة¹⁰².

وأعلنت الحكومة الباكستانية في بيان لها في تموز/ يوليو 2014، الحداد وتنكيس الأعلام تضامناً مع الشعب الفلسطيني، كما طالبت الحكومة برفع الحصار عن قطاع غزة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان، وقدمت مليون دولار تلبية للنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة لتخفيف معاناة أهالي القطاع¹⁰³.

كما أصدر البرلمان الباكستاني قراراً بإجماع أعضائه، وصف فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بـ"جريمة الحرب والإبادة الجماعية". ودان القرار عدم صدور ردّ فعل مناسب من المجتمع الدولي على هذا الهجوم الإسرائيلي "الوحشي"، ودعا الأمم المتحدة إلى التحرك بشكل عاجل لإنقاذ حياة أطفال غزة الأبرياء¹⁰⁴.

وفي خطوة إنسانية، منحت الناشطة الباكستانية ملالا يوسف زاي Malala Yousafzai قيمة جائزة "أطفال العالم"، التي حصلت عليها لدفاعها عن حقوق الأطفال، لمدارس غزة. وقالت الشابة الباكستانية خلال مؤتمر صحفي بمناسبة تسلمها الجائزة "هذا المبلغ (50 ألف دولار) سيخصص بأكمله لإعادة بناء المدارس لأطفال غزة، أعتقد أن هذا سيساعد الأطفال على مواصلة تعليمهم، والحصول على تعليم جيد"، مضيفة: "نعرف كم عانى الأطفال جراء النزاعات والحرب في غزة. هؤلاء الأطفال بحاجة الآن إلى مساعدتنا، لأنهم يعيشون أوضاعاً صعبة"¹⁰⁵.

وفي تموز/ يوليو 2014، تقدمت باكستان والمملكة العربية السعودية بمشروع قرار اعتمد في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد طالب القرار "إسرائيل" بالامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة، وضمن احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس المحتلة، وفقاً للمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف. ودعا القرار جميع الجهات المعنية، وكذلك هيئات الأمم المتحدة كل حسب اختصاصه، بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال صيف 2014 في غزة، وكذلك في عدوان 2008-2009¹⁰⁶.

كما كانت مندوبة باكستان في الأمم المتحدة السفيرة مليحة لودهي Maliha Lodhi قد قالت "إنه يجب على مجلس الأمن الدولي الالتزام بالمسؤولية، واتخاذ قرارات جريئة لإخلاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، لرفع الظلم والحرمان الذي يواجهه الشعب الفلسطيني"¹⁰⁷.

سادساً: التبادل التجاري

شهدت سنة 2014 ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في سنة 2014 إلى 2,755.6 مليون دولار، أي بارتفاع قُدّر بنحو 9.5% من قيمة الصادرات في سنة 2013، كما وارتفعت الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت نحو 14% في المقابل شهدت سنة 2015 انخفاضاً واضحاً في حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" و تركيا بنسبة بلغت 23.5%، إذ انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا سنة 2015 بنسبة بلغت نحو 38% عن سنة 2014، فيما انخفضت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا سنة 2015 بنحو 9% عن سنة 2014. ولعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية في سنة 2015.

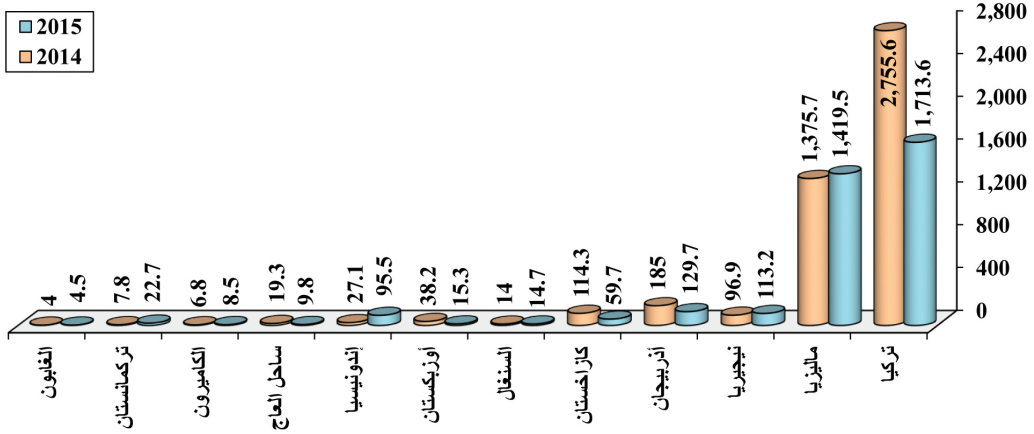
أما بالنسبة لماليزيا فقط سجلت سنة 2014 تراجعاً عن سنة 2013 في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل" بلغ 6.7%، فيما حافظ على وتيرته في سنة 2015 مع تسجيل زيادة بسيطة بنسبة 0.5%. مع الإشارة إلى أنه لا يوجد علاقات دبلوماسية بين ماليزيا و"إسرائيل"، ومن المرجح بأن العلاقات الاقتصادية تجري عن طريق دول وسيطة. أما الدول الإسلامية الأخرى فما زال التبادل التجاري بينها وبين "إسرائيل" محدوداً.

جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)

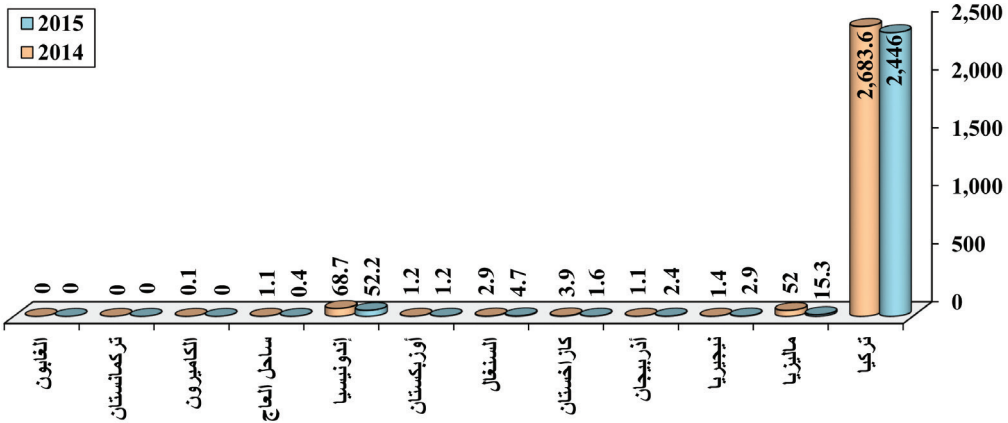
108 (بالمليون دولار)

الواردات الإسرائيلية من:				الصادرات الإسرائيلية إلى:				البلدان
2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015	
2,082.7	2,354.1	2,683.6	2,446	1,421.4	2,515.6	2,755.6	1,713.6	تركيا
74	72.9	52	15.3	763.3	1,457.1	1,375.7	1,419.5	ماليزيا
2.8	2.1	1.4	2.9	367	155.1	96.9	113.2	نيجيريا
1.1	0.4	1.1	2.4	129	106.2	185	129.7	أذربيجان
1.7	1.5	3.9	1.6	77.2	87.3	114.3	59.7	كازاخستان
4.8	5	2.9	4.7	25.3	61.7	14	14.7	السنغال
2.2	1	1.2	1.2	13	27.8	38.2	15.3	أوزبكستان
110.9	91.5	68.7	52.2	19.8	24.8	27.1	95.5	إندونيسيا
1.6	0.3	1.1	0.4	8.9	20.8	19.3	9.8	ساحل العاج
0.2	0.4	0.1	0	8.2	8.7	6.8	8.5	الكاميرون
0	0	0	0	6	3.9	7.8	22.7	تركمانستان
0	0	0	0	11.7	1.9	4	4.5	الغابون

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2014-2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2014-2015 (بالمليون دولار)



خلاصة
عانت القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014-2015 من تراجع اهتمام العالم الإسلامي، خصوصاً على المستوى الرسمي، إذ دفعت حالة السيولة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة نتيجة الثورات والثورات المضادة، والانشغال بملفات "التطرف" والصراعات المذهبية والعرقية، إضافة إلى الملفات الداخلية لكل من تركيا وإيران، إلى إعطاء أولوية لهذه الملفات على حساب القضية الفلسطينية. لذا لم نشهد خلال سنتي 2014-2015 أي تطور في مستوى الدعم للقضية الفلسطينية سواء على مستوى العلاقات الفلسطينية الداخلية بما ينهي حالة الانقسام، أم على مستوى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة (عدوان صيف 2014،

ومحاولات تهويد القدس والتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى)، وهو ما كشف عجز منظمة التعاون الإسلامي عن اختراق حاجز النمطية التقليدية لمواجهة القضايا الإسلامية الكبرى، وأبقى أكبر منظومة إسلامية في إطار لعب دور احتفالي بيروقراطي، دون الدفع بها إلى استثمار ثقلها الاقتصادي والسياسي (هذا إذا نحينا الثقل العسكري الذي ترفض استخدامه) بما يحقق الأهداف التي نشأت من أجلها، وأولها الدفاع عن المقدسات الإسلامية بما فيها المسجد الأقصى.

أما تركيا فعلى الرغم من انشغالاتها بالقضايا الإقليمية والداخلية، خصوصاً الملف الأمني الداخلي الذي أخذ حيزاً مهماً مع ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية في العمق التركي، إلا أن ذلك لم يحدث تغيرات جذرية في مواقف تركيا على المستويين الرسمي والشعبي تجاه القضية الفلسطينية. وقد استمرت السياسة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، في موازنتها على مستوى العلاقات التركية الفلسطينية من خلال تواصلها مع قيادات المنظمة والسلطة الفلسطينية من جهة، ومع قيادات حركة حماس، على أساس أنها قوة فلسطينية ذات شرعية شعبية ونضالية.

وفي خصوص المحاولات الإسرائيلية لإعادة ترميم العلاقة مع تركيا، فإن هذه الجهود لم تسفر (حتى إعداد هذا التقرير) عن أيّ تقدم ملحوظ، مع الإشارة إلى أن تركيا أكدت أكثر من مرة على أن أيّ تقارب مع "إسرائيل" لن يكون على حساب الفلسطينيين، وإصرار تركيا أن تطبيع العلاقة مع "إسرائيل" لن يتم إلا برفع الحصار عن قطاع غزة؛ مع وجود احتمالات أن تتساهل تركيا في تفسير شروط ومعنى رفع الحصار. وعلى ضوء الملفات المتعددة التي تشغل تركيا، ومع احتمالية حدوث اختراق ولو نسبي في ملف العلاقات التركية الإسرائيلية، فإنه لا يبدو خلال الفترة القادمة بأن تركيا قادرة أو راغبة في تغيير سياستها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، سواء في دعم مسار التسوية السلمية وتبني حلّ الدولتين، أم في مجال تطوير دعم المقاومة الفلسطينية.

أما على المستوى الإيراني، فقد استمرت إيران في تأكيدها على دعم المقاومة الفلسطينية، كما حاولت خلال سنتي 2014-2015 لعب دور متوازن في علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية، كما كانت هناك مساع لإعادة حرارة العلاقة مع حركة حماس تحت شعار العداء لـ "إسرائيل" ودعم المقاومة؛ غير أن الخلاف حول الموقف من الثورة والأزمة في سورية، وطريقة إدارة إيران للملفات الإقليمية ما زال يعكس ظلماً سلبية على علاقة الطرفين.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016: وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

